بسم الله الرحمن الرحيم

إسلاميون 21

مشروع البرنامج السياسي

للجبهة الإسلامية للإنقاذ

المُقدم للشعب الجزائري في تشريعيات 1991.

بسم الله الرحمن الرحيم

مشروع
البرنامج السياسي
للجبهة الاسلامية
للإنقاذ

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصّلاة والسّلام على رسوله الكريم ، وبعد ، إنّ الجبهة الاسلامية للانقاذ التي هي جبهة الشعب الجزائري الأبي الطّامح الى المعالي ، المقبل على عهد رسالي تاريخي حضاري ، وضع في ظروف من التأزم السياسي والاقتصادي والاجتماعي ما جعله أمام معوقات ، تهدّد عزيمته بالتثبيط ، وتهمّش عبقريته بفساد التّوجيه ...

ففي هذه الحال من التناقض والاشكال بين إرادة طموحة وثابة ، وعبقرية سخيّة معطاءة ، وبين سياسة التثبيط ، وتقييد الحريات وغلق أبواب العمل التّاريخي الواعي والحضاري الرّسالي في وجه الشعب ، الأمر الذي جعل الخروج من ورطة الأزمة بكل أبعادها الصعبة يستوجب عملية تغييرية منهجية واعية على جميع الأصعدة .

بيد أنّ وعي الشعب الجزائري لحاجته الى الحرية ليستعيد مكانته الجديرة به بين أرقى الأمم ، وقيمته التاريخية من حيث هو

من خير أمة أخرجت للناس ، تحرك في مواقف عملاقة حقق بها استقلاله في ثورة تخللت مدة تواجد الاستعمار في وطنه الى ثورة نوفمبر ١٩٥٤ ، وإذا كانت هذه الثورة استعادت له البلاد ، فإنها لم تعد له الحرية والتي من أجلها انتفض في أكتوبر ١٩٨٨ كي ينطلق عملاقا من أجل تحقيق ما يطمح اليه من الآمال في عمل منهجي رشيد ، وبجهد واع حكيم يشخص ارادته ، ويبلور عبقريته ، ويبرهن على جدارته ...

من أجل ذلك أخذت الجبهة الاسلامية للانقاذ على عاتقها مهمة وضع الخطة المنهجية العملية لمواجهة المستجدات بيقظة ، لا بد من أن تكون في مستوى الأحداث من جهة ، ومستوى إرادة الشعب من جهة اخرى لتوفير الشروط النفسية والشرعية والعلمية والتقنية ، وذلك في الخطوات التالية :

أ ـ تحديد المشكلات على اختلاف أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية .

ب ـ اختيار أحسن الحلول مع مراعاة الشرع الاسلامي ونفسية الشعب الجزائري ، وجميع إمكانات التطبيق الاجرائي للحلول .

جـ ـ التحديد المنهجي لمراحل تحقيق الخطة الاجرائية لتنفيذ الحلول في الأوقات المحددة والشروط المبينة .

ولئن كانت أولى الخطوات الاجرائية المنهجية تتمثل في تشكيل لجنة لصياغة المشروع من المجلس التأسيسي للجبهة الاسلامية للانقاذ ، فإن مناقشة مجلس الشورى الوطني للجبهة واثراءه ، قد تم بحمد الله حتى خروج المشروع في المستوى

الذي أنار السبيل للعمل المنهجي الرشيد في معالجة المشكلات وتقديم الحلول لها ، غير أن الجبهة الاسلامية للانقاذ ، ليست كالأحزاب التقليدية ينتهي برنامجها بمجرد اتفاق اعضائها ، واذ هي جبهة الشعب أبت إلا ان تعرضه عليه ليشارك في مناقشته وعملية إثرائه كي يكون في المستوى المطلوب من الوعي السياسي والعمل الجاد المنهجي النابع من عبقرية الشعب المعتمد على إرادته ، المتوقّف على عمله في جهد كلّي منظّم ، وإحكام منسّق ، ذي القناعة الجماعية القوية ، لذلك تعدّ مرحلة عرض المشروع السياسي للجبهة الاسلامية للانقاذ على الشعب الجزائري لمناقشته بكل حرية ، وعرضه على كل شرائحه ، لمن المراحل الضرورية المنهجية ، التي حدّدت الخطة الاجرائية للمشروع .

أيّها الشعب الجزائري المسلم ، ها هي أمانتك ردّت اليك ، ومسؤوليتك أمام الله والتاريخ والأجيال المقبلة بين يديك ، خذها بعبقريتك الفذّة ، وإرادتك الخيّرة الجادة بوعي لا تشوبه غفلة ، ويقظة لا تشينها غفوة ، وقوّة لا تضعفها عقبة .

كن على عادتك ربّانيّا ورساليّا وعملاقا تاريخيّا :

«ولينصرنّ الله من ينصره ، إنّ الله لقويّ عزيز»

(الحج : ٤٠)

مـدخـل :

تعرف البلاد تناقضات على جميع المستويات ، من ذلك شعب طموح يريد النهوض بنفسه الى مستويات مقاصد الشريعة الاسلامية والنموذج الاسلامي القرآني السني على مستوى النظم ، النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتربوي في النطاق الحضاري الاسلامي لمواجهة مستجدات أزمة الحضارة في الوقت الذي بقي فيه النظام الحاكم عاجزا عن مواجهة القضايا الأساسية التي تطرحها حيثيات الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية . وقد آل أمر البلاد الى خطر الضياع والبلبلة انعكس في حيرة هزّت الشعب هزة عنيفة وكان الشباب أكثر تأثرا بهذه الحيرة .

واذا كانت الدعوة الاسلامية قد أخذت على عاتقها مسؤولية توجيه الشعب الجزائري والسير به نحو المنهج القويم والصراط المستقيم المانعين من المخاطر المذكورة آنفا والضامنين للنجاة والمحققين للمراد من الصحوة الاسلامية التي ما فتئت تشكّل معقد آمال الأمّة .

ولئن كانت الدعوة الاسلامية محاصرة بالضغوط المعادية للاسلام وللشعب الجزائري في الداخل والخارج فإن الدعوة كانت دوما تشع على العقول بأنوار الهداية وتنعش الضمائر بالغذاء الروحي الذي تزخر به اخلاق القرآن والسنّة وتشحذ الارادة الخيرة للأمة بالطاقة الايمانية الفعالة مما جعل الشعب الجزائري يقوى على مواجهة الدوائب ومصارعة الاستعمار الحديث كما قوي بالأمس على سابقه الاستعمار القديم .

وبعد أن جرّبت مختلف الايديونوجيات الحديثة الشرقية منها والغربية وثبت افلاسهما بما لا شك فيه لم يبق للشعب الجزائري الا ان يجد في العمل بدينه القويم لانقاذ مكاسبه التاريخية الرسالية الحضارية وثرواته البشرية والطبيعية دون أن يضيّع الوقت الذي اصبح يشكّل أهم العوامل في نجاح الخطة الاصلاحية الشاملة .

ولتحقيق ذلك لا بد من هيئة تستوعب كل المطالب والحاجات التي تكون في مستوى مستجدات الأزمة وتوظّف كل أو جلّ الامكانات والطاقات كي تثري الحلول على قدر مطالب النهضة الشاملة والصحوة الحقة ، وتوفر لها اذكاء عبقرية الجيل وذكاءه وانماء خبراته ، واستقامة مسلكيته كي يكون في مستوى الجهد الرسالي والعمل الجاد المبدع في مختلف مجالات الحياة وميادين الحضارة من أجل ذلك كان ميلاد الجبهة الاسلامية للانقاذ ارهاصة تاريخية ساعد على ظهورها نفسية الشعب الجزائري المفعمة بالايمان ، التائقة الى عزة الاسلام وعدل شريعته وهدى القرآن والسنة وقيم اخلاقه والتأسّي برسوله صلى الله عليه وسلّم وأجيال الصحابة والتابعين لمواصلة الرسالة .

مواصفات الجبهة الاسلامية للإنقاذ :

للجبهة الاسلامية مواصفات يمكن بيانها فيما يلي :

□ ١ ـ انها تعمل على وحدة الصف الاسلامي وتحافظ على وحدة الأمة لقوله تعالى : «إنّ هذه أمّتكم أمّة واحدة ، وأنا ربّكم فاعبدون» ، ولقوله عليه الصلاة والسلام : «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا» رواه البخاري .

□ ٢ ـ تقديم بديل كامل شامل لجميع المعضلات الايديولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في نطاق الاسلام كما جاء في القرآن والسنة مع مراعاة الشروط النفسية والاجتماعية والجغرافية والطبيعية محددة في الزمان بكل ابعاده النفسية والحضارية . قال تعالى : «ان الدين عند الله الاسلام ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين» ولقوله تعالى : «ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم» ولقوله تعالى : «اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ، ورضيت لكم الاسلام دينا» . ولقوله عليه الصلاة والسلام : «تركت فيكم ما ان تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي ابدا كتاب الله وسنتي» .

□ ٣ ـ من خصائص منهجيتها الاعتدال والوسطية والشمول لقوله تعالى : «وكذلك جعلناكم أمّة وسطا» وقوله صلى الله عليه وسلم لبعض اصحابه : «يسرا ولا تعسرا بشرا ولا تنفرا وتطاوعا ولا تختلفا» .

□ ٤ ـ ومن ميزات طريقتها الاعتدال في الجمع بين المطالبة والمغالبة دون افراط او تفريط . لقوله تعالى : «ولولا دفاع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض» . ولقوله عليه الصلاة والسلام : «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم» . وتستعمل المطالبة لاقامة الحجة لقوله تعالى : «وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا»

وقوله تعالى : «وما كان الله ليضل قوما بعد اذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون» .

كما تستخدم المغالبة لضمان مصالح الأمة والحفاظ على ثوابتها وصيانة مكاسبها لقول عمر بن الخطاب : «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم احرارا» .

□ ٥ ـ ومن طرقها العملية ، العمل الجماعي وجودة توظيف الجهد الكلي للارادة الكلية للأمة مما يجعلها تتخلص من النزعة الفردية والطفرية الارتجالية وورطة المحسوبية والوقوع في الأغراض الشخصية ونبذ الاتكالية . لقوله تعالى : «وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان» ولقوله تعالى : «ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرو بالمعروف وينهون عن المنكر واولئك هم المفلحون» ولقوله تعالى : «يا داود انا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله» ولقوله عليه الصلاة والسلام : «الدين النصيحة قلنا : لمن يا رسول الله ؟ قال : لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم» وقوله عليه الصلاة والسلام : «اعقلها ثم توكل» .

□ ٦ ـ ومن مهامها : تشجيع روح المبادرة وتوظيف الذكاء والعبقرية وجميع الارادات الخيّرة في البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والحضاري .

□ ٧ ـ ومن خصائصها الانقاذ الرسالي التاريخي الحضاري الشامل اسوة برسول الله صلى الله عليه وسلم منقذ البشرية لقوله تعالى : «وكنتم على شفا حفرة من النار فانقذكم منها» .

ولتحقيق ذلك تحدّد الجبهة خطتها في مشروع شامل مختصر ومركّز (البرنامج السياسي) في محاور تضعها الجبهة الاسلامية للانقاذ بين يدي الأمة ليتم أمر التغيير الشامل في نطاق الحل الاسلامي .

والله ولي التوفيق

الجزائر في ٢٩ رجب ١٤٠٩

٧ مارس ١٩٨٩

عناصر المشروع

أولا : العناصر المنهجية .
ثانياً : تمهيد .
ثالثاً : الاطار العقائدي الاسلامي .
رابعاً : المحور السياسي .
خامساً : المحور الاقتصادي .
سادساً : المحور الاجتماعي .
سابعاً : المحور الثقافي والحضاري .
ثامناً : السياسة الاعلامية .
تاسعاً : الجيش .
عاشراً : السياسة الخارجية .

العناصر المنهجية

الضوابط المنهجية لوضع الخطة العلمية السياسية

١ ـ الشرع .
٢ ـ العلم .
٣ ـ نفسية الشعب الجزائري في المرحلة .
٤ ـ حيثيات التطبيق وشروط انجازه .
٥ ـ المعيار السياسي لمراعاة الواجهة السياسية شريطة عدم التعارض مع المعايير السابقة .

الجبهة الاسلامية للانقاذ

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلله فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله .

يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وأنتم مسلمون .

يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منهما زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساءً ، واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام ، ان الله كان عليكم رقيبا .

يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا ، يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما .

وبعد ، فإن أصدق الحديث كتاب الله وخير الهدى هدي محمد صلى الله عليه وسلم وشرّ الأمور محدثاتها وكلّ محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار .

مـدخـل :

من أهم خصائل العمل الاسلامي الهادف الجدية ولتحقيقها فهو منضبط شرعا وعقلا ومصلحة وواقعا مراعاته للفطرة البشرية التي يتعامل معها

وحتى لا نقع في الضلال والزيغ او الشطط في الأفراط والتفريط عولجت المحاور الرئيسية للعمل السياسي للجبهة الاسلامية للانقاذ على اساس الضوابط التالية :

١ ـ الالتزام بالشرع الاسلامي ومنهجه في العدل والاعتدال والكفاية والشمول حتى يتسنى لنا معالجة جميع القضايا المطروحة وعلى اختلاف اهميتها لقوله تعالى : «ثمّ جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون» .

٢ ـ توظيف العلم ومعارفه واستخدام منهجيته في ضبط المسائل وتحديد المشكلات وتحليلها وكشف الحلول لها وطرق انجازها واستخدام التقنيات وفنياتها لتتوفر لدى المحاور شروط الخبرة والكفاءة من حيث هي شروط لازمة لكل عمل قويم صالح هادف . وكل هذا تحقيقا لقوله تعالى : «ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا» . وقوله تعالى : «وقل ربّ زدني علما» .

٣ ـ ضرورة اعادة الاعتبار الى طموح الشعب الجزائري المسلم التائق للمعالي . الراغب في الخروج من ورطة الاستعمار للتخلص من التخلف بكل اشكاله بفضل ايمانه وقوة قناعته باسلامه وثقته في ربّه عزّ وجلّ ذلك الذي يساعده على القفز خارج دائرة التبعية واشكال الاستعمار الحديث ، فلا تكون المحاور الا مجالات لارادته ومهدا لعبقريته ومحكا لتجربته واستمرارا لرسالته ...

وحتى لا تثبط عزيمته تنبسط المراحل ضبطا منهجيا مراعيا نفسية الشعب كي يستعيد ثقته بنفسه في اشواط تاريخية تحدد مراحلها حسب شروط او حيثيات القدرة والواقعية والفعالية . وباختصار اننا ننطلق بعون الله وحده من احترام مشاعر شعبنا وطموحاته .

٤ ـ حفاظا على مشروعنا السياسي من أن يبقى حبرا على ورق ، لا بد من استحضار الشروط المنهجية لتطبيق النماذج او البدائل والحلول باعتبارها خطة عملية سياسية تبقى حافزا لعمل الجبهة الاسلامية للانقاذ باعتباره عملا سياسيا واعيا وجهدا للارادة الكلية للشعب الجزائري عبر أجياله الى ان يتحقق المراد بعون الله وتوفيقه .

ان الجبهة الاسلامية للانقاذ من خصائص منهجيتها انها لا تعمل في

معزل عن الشعب بل تنطلق دوما من مبدأ العمل معه في كل خطوة اجرائية تاريخية فتكون المنجزات ثمرة لجهده وجهادة وهو منهج الصحابة - رضي الله عنهم عندما قالوا له - لو استعرضت بنا هذا البحر فخضته لخضناه معك ولا يتخلد منه أحد .

٥ - التزاما من الجبهة الاسلامية للانقاذ بروابطها السابقة تحدد علاقاتها ومواقفها بكل ما بالسحاحة من الهيئات والجمعيات والمؤسسات في ضوء الوضوح المنهجي لرؤياها العقائدية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية في النطاق الاسلامي الشامل والمصالح الكبرى للشعب الجزائري وثوابته ، وذلك حسما للمواقف الارتجالية ومنعا للتصرفات الشخصية وتلافيا للمواقف غير المدروسة الفاقدة للوعي السياسي المطلوب والالتزام بالمنهجية والشرعية من ضوابط الجبهة .

بناء على ذلك يتم ضمان العدل والاعتدال والدقة والشمول لمحاور العمل السياسي للجبهة الاسلامية للانقاذ حسب الترتيب التالي :

أ - الاطار العقائدي :

ان الشعب الجزائري شعب مسلم عريق في اسلامه ويمثل رسالته التاريخية الحضارية ، وبناء على ذلك فإن الاسلام هو النطاق العقائدي والضابط الايديولوجي للعمل السياسي في جميع مجالات الحياة . واذا كانت الأزمة التي تجتاح العالم وتهز الحضارة من أقوى الأدلة على القصور الايديولوجي الذي آلت اليه النظم والأمم ، فإن الاسلام هو النطاق العقائدي الأقوم للمشروع السياسي الذي يقوى على مواجهة الأزمة لقوله تعالى :

«ومن أحسن دينا ممن اسلم وجهه لله وهو محسن» . وقوله تعالى : «إن الدين عند الله الاسلام ومن يبتغي غير الاسلام دينا فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين» . وقوله تعالى : «ولا تموتنّ إلّا وأنتم مسلمون» . وقوله تعالى : «وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما انزل اليك» .

ب ـ المحور السياسي :

السياسة في مفهوم الجبهة الاسلامية للانقاذ هي السياسة الشرعية والتي تتمثل في حكمة التدبير وجودة التنسيق وأحكام التوقع ومرونة الحوار للوصول الى الحق والحقيقة وعدل الالزام واعتدال في المواقف بمنهج الصدق لانها تقوم على الاقناع بدلا من القهر «قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين» وقوله تعالى : «فذكر إنما انت مذكر لست عليهم بمسيطر» . وتتبنى بالاختيار دون الاجبار لقوله تعالى : «وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر» . وقوله تعالى : «ولو شاء ربك لامن من في الارض كلهم جميعا أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين» . وتلتزم الشورى تفاديا للاستبداد لقوله تعالى : «وأمرهم شورى بينهم» وقوله : «وشاورهم في الأمر» . ولتجاوز تناقضات سياسة الايديولوجيات المستوردة يعمل البرنامج السياسي للجبهة الاسلامية للانقاذ على تحقيق ما يلي :

□ أولا : للقضاء على الاستبداد تتبنى الشورى ولازالة الاحتكار السياسي والاقتصادي والاجتماعي تتبنى المساواة ومبدأ تكافؤ الفرص السياسي والاقتصادية والاجتماعية ، ولتفادي قمع الحريات العامة تعمل الجبهة على افساح مجالها للعبقرية والارادة الكلية للأمة ، في جميع مجالات الحياة واكفالها للناس على السواء وللتخلص من سياسة الحضوة والحرمان تعمل على وضع معايير للمسؤوليات وضمان الأمانات وأداء المهام في تشجيع روح العمل الجماعي والقضاء على الانانية والمحسوبية والنزعات الفردانية وكي لا تقع الجبهة في ذلك تضمن حرية التعبير وتشجع على النقد الذاتي وتحدد طرق المحاسبة الادارية والسياسية والاقتصادية في كل المؤسسات والنظم وتوعية الشعب واشعاره بالمسؤولية حيال ذلك وتحيي نظام الحسبة الاسلامي وتطبق مبدأ من أين لك هذا في حدود الشرع .

□ ثانيا : ولتحقيق ذلك يصير لزاما او مطلوبا من الجبهة الاسلامية للانقاذ العمل على تصحيح النظام السياسي ابتداء من الميادين التالية :

أ ـ جعل التشريعات السياسية خاضعة لأحكام الشريعة لقوله تعالى : «أم

لهم شركاء ، شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله» وقوله تعالى : «أفحكم الجاهلية يبغون ومن احسن من الله حكما لقوم يوقنون» مع مراعاة مستجدات مرحلة التعددية الحزبية ليساهم كل طرف بحقه في الاصلاح ابتداء من المجلس الوطني وسائر المجالس الولائية والبلدية حتى يصبح جميعها قائما على الشرعية التي يتبناها الشعب الجزائري المسلم من خلال قناعاته .

ب ـ اصلاح الجهاز التنفيذي في الرئاسة والوزارة والولاية والدائرة والبلدية .

ج ـ اصلاح المنظومة العسكرية قصد الرقيّ بها الى حماية البلاد والعباد من أي خطر يمسّ بالسيادة او الحريات والحقوق والواجبات ومصالح الأمة الكبرى .

د ـ اصلاح السياسة الأمنية حتى تخلو من كل قهر او تعسّف وتؤمم لمصلحة الأمة في ضوء رسالتها وفي نطاق حرياتها ، التي أقرّها الشرع وتحديد مهام كل المصالح والمؤسسات لضمان العدل والاستقرار والسلام .

هـ ـ اصلاح المنظومة الاعلامية ، فتوظف المؤسسات بما تقتضيه رسالتها الثقافية والتربوية وشروط نهضتها الحضارية بوعي سياسي ثقافي حضاري يجنّب البلاد التبعية الثقافية ويحفظها من الغزو الثقافي الذي ما زالت هدفا له .

و ـ اصلاح المنظومة الاقتصادية توزيعا وظيفيا سياسيا واقتصاديا وحضاريا لاعادة النظر في سياسة الطاقة والمحروقات وتصدير المعادن وسائر الثروات .

ز ـ اصلاح السياسة التجارية الداخلية والخارجية لوضع حدّ للاحتكار والربا والرشوة والتبذير والضياع .

ح ـ اصلاح المنظومة الادارية لتسيير المهام وضمان سير المصالح وكفالة الحقوق وإزالة عقبة البيروقراطية كما يقال .

ط ـ اعادة النظر في السياسة الزراعية بكفالة الدعم الفلاحي وضمان العلاقة الوظيفية بينها وبين الصناعة التحويلية لضمان الاكتفاء الذاتي والتصدير المناسبين لكل من السوق الداخلية والخارجية .

ي ـ اصلاح المنظومة التربوية لوضع حدّ للفاقد التربوي واستيعاب جميع الأعمار وكفالة حقّهم في الحد الأعلى من جودة التحصيل او النوعية التربوية التي يطمحون اليها لتجعلهم بحق ورثة حضارة ومساهمين في حمل الرسالة وعاملين على الاستمرارية نحو الأفضل .

وهكذا بإصلاح جميع النظم وهياكلها ومؤسساتها يتم الاصلاح الشامل للنظام السياسي في نطاق الحل الذي يمثل سياسة التغيير كما تحدّده الجبهة الاسلامية للانقاذ .

ك ـ اصلاح المنظومة القضائية باعادة الاعتبار الى استقلالية القضاء وحصانة القاضي كما حدّدته الشريعة الاسلامية لتوفير مناخ العدل الرباني الذي لا تشوبه شائبة الظلم ولا تشينه شائنة الجور من حيث العدل هو اساس السياسة الشرعية ومبرر الحكم وغاية النظام السياسي .

ل ـ ضمانا لحرية الأمة وحق التعبير عن ارادتها بأصح الطرق وأسلمها شرعا وشرعية يعاد النظر في قانون الانتخابات فلا توكل لغير الراشد كالسفيه والصغير وفاقد العدالة الشرعية ولا يجبر أحد على الانتخاب سواء في خدمة عسكرية أو في وظيفة امنية او ادارية او غيرها فينتخب جميع الناس بمحض الحرية .

وتحفظ الصناديق بالطرق الشرعية القضائية ولا توضع إلّا أمام شهود عدول يجمع الناس على أمانتهم وتنظم طرق عدّ الأصوات وجمعها ونقلها الى الرأي العام الوطني والعالمي مما يضمن شرعيتها ولا يترك سبيلا الى الشك في صحتها وعدم تزييفها بحال من الأحوال وحضور مراقبين ممثلين للهيئات المعنية مع حق الطعن بواسطة القضاء .

بالاضافة الى تحديد طرق الترشيح للعادل الممثل للأمة والمناسب للتعبير عن المشاركة الفعالة في تسيير امور البلاد باخراج الممثلين الشرعيين في مختلف المجالس والهيئات التشريعية والتنفيذية والسياسية وغيرها .

ج ـ منظور السياسة الاقتصادية :

تقوم السياسة الاقتصادية للجبهة الاسلامية للانقاذ على مفهوم يكون

بمقتضاه ضمان التجاوب بين الحاجات الاستهلاكية الضرورية وشروط الانتاج والتكامل بين النوعية والكمية ومراعاة نمو الحاجة اليهما في ضوء النمو السكاني والتطور الحضاري والعمل على تحقيق الاستقلال الاقتصادي ... بالاضافة الى التوازن بين الصادرات والواردات لحماية البلاد من التضخم والمديونية اللتين أمستا تشكلان اخطر التناقضات التي تواجهنا امام العمل الجاد من أجل تحقيق العيش الكريم ووضع حد للتبعية الاقتصادية والسياسية والحضارية ولمّا تعرضت البلاد لفترة طويلة من النهب لثرواتها لمدّة قرن وربع من الاستعمار كما تعرضت للضياع في فترة النظم السابقة التي اوقعت البلاد في أزمة اقتصادية تعذّر فيها التوازن بين الاستهلاك والانتاج حتى في أكثر الأمور ضرورة كالدواء والسكن فزاد الاستهلاك وقلّ الانتاج وزادت الحاجة الى استيراد المواد الاستهلاكية والامعان في التبعية الاقتصادية .

ولتعرض البلاد الى سياسة خنق الحريات والقضاء على روح المبادرة بدعوى التخطيط وتأخر الخطط الانمائية وتخلف المنظومة التربوية ، تعرضت لفاقد همّش الطاقات البشرية ولانخفاض مستوى التحصيل وسذاجة الخبرات وتعطيل المشاريع الانتاجية ومنع المؤسسات الصناعية الصغرى . فقلّت وظائف الشغل وكثرت البطالة ونمت العطالة مما زاد التضخم استفحالا ، والتناقضات الاقتصادية تفاقما ، وجعل النظام الحالي يفقد القدرة على السيطرة على اوضاع اقتصاد متدهور .

ان سياسة التصنيع التي انطلقت من المركبات الصناعية الكبرى والمصانع التي تعتمد على مواد أولية واصطناعية مستوردة ، وخبرات عالية مستعارة وانتاج غير كاف في جودته وفي وفرته ، جعل هذه السياسة تؤول بالبلاد الى افلاس اقتصادي خطير ، فاذا لم تكن الصناعة مبنية على الاكتفاء الذاتي سواء في التشغيل او الاستهلاك او التصنيع فإن هذه الصناعة لن تزيدنا الا فقرا وامعانا في التبعية وهو ما جعل الصناعة عندنا عالة على الاقتصاد بعدما كان مبررها كفاية البلاد وتشغيل الطاقات من الشباب والخبرات ... بالاضافة الى ما سبق سوء التسيير وضياع التسويق .

انّ الاستثمار من أهم الوسائل العملية لتطبيق الخطة السياسية الانمائية الشاملة خاصة في شعب يعيش طفرة سكانية جعلت ثلثي السكان شبابا - أقل من ثلاثين سنة - فاذا لم تكن السياسة الاقتصادية قادرة على التكريس المالي في ميزانية الدولة مما يجعل الاستثمار في مستوى الحاجات المستقبلية لاعداد شروط الاستقبال في مختلف مستويات مناصب التشغيل والوظائف يصبح الأمر من الخطورة ما يجعل أجيال الأمة تخشى من المستقبل الذي يتهددها بالبطالة والفقر المفضيين الى الهامشية الحضارية .

لهذه الأسباب كلها تتلخّص الجهود السياسية الاقتصادية في المحاور التالية :

١ - وضع سياسة رشيدة للزراعة .

٢ - اعادة النظر في سياسة التصنيع الحالية كي تصبح ذات مردودية مناسبة للمطلوب .

٣ - اعادة النظر في التجارة وهياكلها وسياستها الاستهلاكية ونظام التسويق ووسائل التوزيع الى غير ذلك ...

٤ - اعادة النظر في السياسة المالية والنقدية لضمان استقلال القرار السياسي سواء في الداخل او في الخارج .

ان الجبهة الاسلامية للانقاذ وهي تنطلق من منطلق اسلامي لانقاذ الانسان والحضارة تعتبر الاقتصاد سواء في انتاجه او استهلاكه وسواء في استثماره الاستهلاكي او الحضاري الأشمل ، ما هي إلا عامل من عوامل خدمة الانسان والرقي به الى ما يطمح اليه من سعادة في الدارين ، ومكانة وظيفية تاريخية وحضارية ، من هذا المنطلق العقائدي والايديولوجي الاقتصادي تعالج المحاور التالية في نموذج اقتصادي اسلامي في جميع مجالات الحياة كالزراعة والصناعة والتجارة والسياسة المالية والخطة الانمائية الشاملة ...

١ - الزراعة :

الزراعة من أهم موارد البلاد وذلك لما منحها الله من سعة في المساحة

واعتدال في المناخ وتنوع في التضاريس .. بالاضافة الى ان الجزائري بطبعه مرتبط بأرضه ارتباطا نفسيا وعضويا جعله من أنجح الفلاحين انتاجا نوعا وكمّا مما درّ على البلاد أرزاقا طائلة جعلها تعرف بالتصدير لأشهر الأسواق العالمية استهلاكا . هذا بالنسبة لما تمّ اصلاحه واستغلاله في الشريط الشمالي وفي عمق الهضاب العليا من الأراضي الخصبة . أما الهضاب العليا والاراضي الصحراوية الصالحة للزراعة التي لم تستصلح بعد لافتقارها الى سياسة واعية للريّ جعل البلاد لا تستغل كميات الأمطار التي أدرّها الله على البلاد مما جعل المياه الجوفية لم تستخرج والأودية والأنهار تهدر فتكبّ في الشطوط في عمق الصحراء وفي البحر من الناحية الشمالية .

ان السياسة الزراعية التي أخلت الأراضي من فلاحيها وضيّعت الوقت على الأمة والبلاد بعدم انجاز السدود وتحويل الثروة المائية الى الأراضي التي تطلبها ، ورّط البلاد في تخلف زراعي لم تعرفه في تاريخها القديم والحديث .

أن المعطيات الطبيعية المذكورة آنفا تتوقف ثروتها على سياسة رشيدة تعد المشاريع الكبرى لأحسن استفادة بالمياه وأجود استغلال للأراضي وذلك باصلاحها حسب الطرق العلمية والتقنيات ذات الكفاءات والفعاليات التي قد تجعل الصحراء ترتوي بأمطار الشمال وتجعل اسواق الشمال تغنى بغلال الصحراء . فاذا تكاملت الطبيعة في تنوعها ، كيف لا تتكامل السياسة في انتاجها وفق الحاجات الاستهلاكية والأسواق العالمية ، فعندما تتوفر الجودة للمنتوج الزراعي تقوى الحظوظ للتفوق في الأسواق العالمية للمنتوج الزراعي .

وتتلخص الجهود السياسية الزراعية للجبهة الاسلامية للانقاذ في الاجراءات التالية بعون الله وتوفيقه :

أ ـ تصاغ السياسة الزراعية في السياسة الشرعية العادلة لوضع حد لأخذ الأرض غصبا من اصحابها وعملية توزيعها بالطرق الاقطاعية لقوله عليه الصلاة والسلام : «من ظلم شبرا من الأرض طوّقه الله من سبع ارضين» رواه البخاري ومسلم عن عائشة .

ب ـ جدية استصلاح الأراضي بالطرق الفنية التكنولوجية وتوزيعها على ذوي الاستحقاق بشرعية خالية من المحسوبية والحضوة وسائر حالات التعسف والظلم أي أن يكون توزيع الأراضي عادلا وفق المعايير التي تحدد بعد في نطاق الشرع .

ج ـ العناية بتربية المواشي حيث تستغني البلاد في اقرب وقت ممكن عن استيراد اللحوم والألبان ومشتقاتها .

د ـ اعادة النظر في سياسة التوزيع والتسويق في الداخل والخارج .

هـ ـ تدعيم الزراعة والصناعة التحويلية وتشجيع المركبات الانتاجية الصغرى والمتوسطة حسب حاجات الزراعة كي لا يتعرّض منتوجها الى اتلاف .

و ـ انشاء المخازن الكبرى لخزن المنتوجات الزراعية احتياطا وتحسبا للأزمات والحروب والعاهات .

ز ـ وضع خطة زراعية ضامنة للمصالح حتى لا تكون الحاجات الآجلة على حساب العاجلة ولا العكس .

* ان السياسة التي لا تأخذ بعين الاعتبار سنين القحط في سنين الرخاء سياسة عمياء ليس لها من الحكمة شيء قال الله تعالى : «تزرعون سبع سنين دأبا فما حصدتم فذروه في سنبله إلّا قليلا ممّا تأكلون» .

ح ـ انشاء مراكز للبحوث العلمية الزراعية في مزارع نموذجية لتطوير علم الزراعة وتقنياتها .

ط ـ ارجاعا لثقة الجزائري بنفسه ومساعدة له على رفع مستواها في الخبرة تصلح المؤسسات التربوية الزراعية وفق حاجات البلاد الى ارقى الخبرات التقنية والزراعية ، وفي حالة ما اذا كانت وسائل الاستقبال غير كافية تدعم وتثرى وتساند بما يكون محققا للمراد .

ي ـ وضع خطة صناعية زراعية لتطوير العتاد الزراعي حتى تكون الزراعة في بلادنا في مستوى التطور العلمي والتكنولوجي للبلدان التي تنافسنا في الأسواق العالمية باعتبار ان نوعية الانتاج مرتبطة بنوعية التقنية ومستوى تفوقها . مع ضرورة تلبية الحاجات الوطنية المحلية بدلا من تسويقها في الخارج فلا تكون التجارة على حساب الزراعة .

هذا وان الجبهة الاسلامية للانقاذ اذ تحدد العوامل الاساسية المؤثرة في الميدان الزراعي سلبا او ايجابا فذلكم فقط في مجال عالم الأسباب وهي تدرك أن توبة الشعب الجزائري التي تجسدها هذه الروح التي انطلقت من أعماق ضميره في شوق الى العودة للاسلام فإنّ الله سبحانه وتعالى قادر بذلك ان يدر علينا خيراته وأنعمه وأفضاله لقوله تعالى : «ولو أن اهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض» . وقوله تعالى : «وما خلقت الجنّ والأنس الا ليعبدون ما أريد منهم من رزق وما أريد ان يطعمون أنّ الله هو الرزاق ذو القوة المتين» . على أن ذلك لا يبرر الاتكالية وعدم الجد في توفير الأسباب لقوله عليه الصلاة والسلام : «اعقلها ثمّ توكّل» .

٢ ـ الصناعة :

في بلد يطمح شعبه الى وضع حد للتبعية ويأمر دينه باعداد العدة من القوة المطلوبة على مستوى الفعالية الحضارية الكونية لقوله تعالى : «وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة» تعتبر الصناعة من الشروط الضرورية للنهضة الحضارية .

غير أنّ الصناعة في منظور الجبهة الاسلامية للانقاذ على أهميتها لا تكون على حساب الزراعة كما حصل بالماضي ، بل بالعكس تعمل على مساندتها والتكامل معها ، ولا تكون على حساب الانسان المسلم في قيمته وقيمة نفسيته ومكانته كالذي يحدث في البلدان الرأسمالية في امريكا وغيرها او الذي يحدث في البلدان الشيوعية كروسيا ومن على شاكلتها ، وانما هي صناعة للانسان الصانع أداتية حضارية كونية ذات فعالية سواء أكانت للمجالات السلمية او للضروريات العسكرية لحماية حمى أمة لا اله الا الله محمد رسول الله ، وحماية الحق والحريات في العالم .

وتتلخص السياسة الصناعية في المحاور التالية :

١ ـ جعل الصناعة في الجزائر تتكامل فيها قوى الانتاج الصناعية وغيرها .

٢ ـ لمواجهة مشكلات البطالة ضرورة الاكثار من مناصب الشغل ، عن

طريق تشجيع المعامل الصغرى والمتوسطة ، على ان توظف هذه المراكز في ضوء حاجات البلاد الاستهلاكية الى حد الكفاية دون ان تفتقر الى المواد الاولية الأجنبية ، التي تتعارض مع مبدأ الاستقلالية الاقتصادية أو بمعنى آخر تكوين صناعة متكاملة في انتاجها وتصنيعها ، على ان لا تكون على حساب النوعية .

٣ ـ تشجيع التنوع الوظيفي للهياكل الصناعية والمؤسسات لجعل الصناعة عندنا قادرة على الاكتفاء الذاتي فيشغل بعضها بعضا في سلسلة محكمة حلقاتها ، منسقة وظائفها متوازنة انتاجيتها ، متجاوبة أدواتها بالقدر الذي يكفي البلاد مؤونة الحاجة الى الخارج .

٤ ـ انماء الخبرات التكنولوجية برفع مستويات المؤسسات التربويه الصناعية من معاهد وجامعات ومراكز بحوث حتى تلبي حاجة البلاد الى النهضة الصناعية .

٥ ـ مراعاة حاجة ثروات البلاد الطبيعية الى صناعة مصنعة متكيفة مع مستجدات التطور الصناعي والتكنولوجي الذي تشهده الحضارة على مستوى السباق سواء في التسلح او في التسويق او في الاستهلاك .

٦ ـ انشاء معامل نموذجية للبحوث العلمية والتكنولوجية تعمل على اعداد ذوي الكفاءات العليا والعبقريات المتفوقة من العلماء والتقنيين وذوي التخصصات الدقيقة سواء في العلم او في التكنولوجيا خاصة في علوم الصناعة او ما لها علاقة بها كالفيزياء والرياضيات والكيمياء ومختلف اشكال الهندسات المعمارية والفضائية وتشجيع الذكاء والعبقرية والميول والقدرات على التفوق والابداع .

٧ ـ واذا كان تسيير المؤسسات من أهم عوامل ازدهار الصناعة فإن منهجيته الاسلامية تقضي بأن تسوده روح الجماعة عن طريق الشورى والاحترام المتبادل والشعور بالمسؤولية من طرف جميع العاملين في المؤسسة وفقا لقوله عليه الصلاة والسلام : «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته» .

٨ ـ ضرورة اعادة الاعتبار الى العامل ومراعاة نفسيته وكفالة حقوقه

وتوفير الشروط النفسية والصحية والاجتماعية والأمنية والنقل والترفيه والتعويضات والتشجيعات والسكن وسائر متطلبات الحياة الكريمة لقوله عليه الصلاة والسلام : «اعطوا الأجير حقه قبل ان يجف عرقه» . وكذلك قوله : «من أمسى كالا من عمله أمسى مغفورا له» .

٩ ـ اعادة النظر في سياسة الجمارك في ضوء تحقيق وحدة المغرب العربي وتشجيع انشاء سوق عربية وإسلامية مشتركة لنخرج من الحصار الجمركي التقليدي الذي صار عائقا لضرورة التبادل الوظيفي للمنتوج الزراعي والصناعي وتبادل المصالح وتكامل الثروات والامكانات والطاقات البشرية والطبيعية على مستوى اوسع عبر البلاد الاسلامية وللتخلص من المضايقات التي تفرضها علينا الدول المنتجة الثرية كالذي حدث لليبيا بسبب الموقف الاميركي والذي حدث لقبرص التركية وللبترول الايراني ، وهو ما يثبت ضرورة التكامل الاقتصادي سواء في الانتاج او في الاستهلاك على مستوى اوسع مغاربي وعربي وإسلامي دون ان نغفل التفتح على جيراننا الأفارقة لتعميق سياسة الوحدة الافريقية .

١٠ ـ انشاء مؤسسات ادارية ذات الاعتمادات المالية لرعاية المبادرات الصناعية للبحث والاكتشاف والتجديد والتطوير في مختلف ميادين الصناعة والتكنولوجيا مع تسهيل التعامل سواء في الداخل او في الخارج ، وذلك برفع الحواجز الجمركية امام هذه المبادرات وتخفيف او اعفاء المشاريع من هذا النوع من الضرائب غير المباشرة .

١١ ـ اعادة النظر في سياسة الملكية العامة للحفاظ عليها من الوقوع في يد الأجنبي أو ذوي الحضوة لقوله تعالى في شأن المال : «كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم» .

١٢ ـ وضع معايير تحدد مجالات تدخل الدولة في الملكية الصناعية وحماية مبادرات القطاع الخاص على ان لا يتحول هذا الأخير الى محتكر او يتعدى حدود المصلحة العامة فيصير طفيليا اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا .

١٣ ـ وضع معايير لحماية الجودة وحق المستهلك .

هذا وأن الجبهة الاسلامية للانقاذ على ضوء هذه السياسة ستعمل دوما بعون الله وتوفيقه على مراقبة وتجديد هذه السياسة وفق المستجدات

ومطالب الصيرورة الانتاجية والاستهلاكية لمعرفة مدى ما تحقق من الأهداف والمقاصد والحاجات ضمن سياستها الاسلامية الشرعية الشاملة حتى تكون الصناعة متجاوبة مع غيرها من المحاور المكونة للبرنامج السياسي المتكامل ، واكتشاف المعوقات والموانع التي تظهر في الميدان عند التطبيق قصد معالجتها وتحقيق الخطة الانمائية الشاملة في أوانها ومكانها بالدقة العلمية السياسية الشرعية التي تنهجها الجبهة .

٣ ـ التجارة :

التجارة كما تتصورها الجبهة الاسلامية للانقاذ هي شرايين الاقتصاد فيها يوظف الانتاج وعن طريقها توجه الثروات وبواسطتها تتكامل المصالح وبفضلها يكون التوازن المفضي الى تحديد القيم المادية في نطاق الشريعة الاسلامية والمصالح المتبادلة فلا تكون مصلحة المنتج على حساب المستهلك كما لا يكون العكس ويكون ربح البائع على الزبون ولا يصح العكس ايضا لقوله تعالى : «ولا تبخسوا الناس أشياءهم» . ولقوله عليه الصلاة والسلام : «لا ضرر ولا ضرار» . ولتحقيق هذه المقاصد تنضبط التجارة حسب سياسة الجبهة الاسلامية للانقاذ وفق الطرق التالية :

أولا : اصلاح المنظومة التجارية بازالة الاحتكار والربا والوسطاء وجميع اشكال الطفيليات الاقتصادية كالغش واخسار الميزان وبيع الغرر ... لقوله عليه الصلاة والسلام : «من غشنا فليس منا» .

ثانيا : اعادة تنظيم التوزيع والعمل على تحقيق لا مركزية المؤسسات .

ثالثا : تغيير سياسة التسويق لتحقيق اللامركزية وازالة السوق السوداء وتشجيع التنافس والوفرة ، وتيسير او توفير حاجات الطلب الضرورية واعطاء الاولوية للسوق الداخلية عن الاسواق الخارجية في توزيع المنتجات الوطنية .

رابعا : اعادة النظر في سياسة التسعير لمقاومة الغلاء والتضخم وفقا للقاعدة ـ لا ضرر ولا ضرار .

خامسا : التوفيق بين البيع والشراء . ويتم حسب ما تنص عليه الشريعة

الاسلامية لضمان المصالح وصيانة القيم .

سادسا : اعادة الاعتبار الى نظام المساهمة وتشجيع ظهور الشركات التجارية الحرة لتنشيط الاقتصاد وتيسير طرق التوزيع وتحقيق الوفرة .

سابعا : اعادة الاعتبار الى الضوابط الشرعية والمنهجية الفقهية في ابرام العقود التجارية وتنظيم الشركات وضبط المعاملات في كل مستويات للحفاظ على المصالح وتأمين الحقوق المبررة للواجبات .

ثامنا : ايجاد المؤسسات الاعلامية الاقتصادية والتجارية لمساعدة التجار والمنتجين والمستهلكين على التعرف على البضائع والمواد الاستهلاكية ومراكز توزيعها وطرق الحصول عليها قصد تسهيل التبادل التجاري بين المستهلك والمنتج حتى يجد كل انسان حاجته على قدر مستواه وكفايته .

تاسعا : وضع جهاز استقبال اداري تقني اقتصادي للاشراف على هذه المؤسسات .

عاشرا : وضع سياسة التجارة الخارجية بناء على متطلبات استقلالية الاقتصاد وحمايته بالشروط التالية :

أ ـ ضبط التعامل التجاري الخارجي وفق الحاجة والوفرة في الداخل حتى لا يكون التسويق الخارجي على حساب السوق الداخلية او المنتج او المستهلك .

ب ـ منع احتكار التجارة الا في حالات استثنائية تكون الدولة ملزمة بذلك لضمان المصالح الكبرى السياسية والاقتصادية وغيرها .

ج ـ ضرورة مراعاة التدرج في تحقيق حرية التبادل التجاري للمحافظة على الميزان الاقتصادي الضروري الذي يكون بين حجم الصادرات والمستوردات وأن تعطى الاولوية في المراحل المبكرة من هذه السياسة الى المواد المصنعة والضرورية صحيا ومعرفيا لفك الحصار عن عبقرية الأمة وارادتها للمساهمة في الحظوظ الحضارية والجهود الرسالية لتؤدي مهمتها حيال الانسانية . والعمل على اقرار السلم بالمفهوم الاسلامي والعدل ومناصرة الشعوب الضعيفة والأمم المتضررة بالسياسة الاستعمارية

والتخفيف من وطأة التبعية والتخلف والفقر والجوع والمرض والجهل والضلال وان استلزم ذلكم سياسة الكفاف .

د ـ يخضع ميزان الصادرات والواردات الى معيار الخطة الانمائية الحضارية البعيدة المدى كي لا تحول المواد الاولية الصناعية الحضارية كالطاقة والمعادن الى مواد استهلاكية آنية مما يجعل سياسة الجبهة الاسلامية للانقاذ تنصف الأحفاد وتراعي حاجتهم لزمانهم مما يجعل النهضة الاقتصادية والحضارية ذات النفس الطويل عبر الأجيال في المستقبل .

هـ ـ وضع ميزان بين الصادرات والواردات من نفس النوع لحماية المنتوج الوطني مع مراعاة ضمان الجودة وان يؤدي ذلك الى دعم الدولة للمنتوج المحلي .

و ـ يعتبر المنتوج المصدّر للخارج من أهم الميادين التي تتبلور فيها ارادة الشعب الجزائري لفرض وجوده بجهده واجتهاده لكسب الثقة بالجودة مع الاعتدال في الاسعار حسب مقتضيات السوق العالمية المبنية على التنافس .

ز ـ ضرورة اعادة النظر في العلاقات مع الصندوق النقدي الدولي وسائر الهيئات المالية والتجارية المتورطة في الأزمة الحالية واثارة مشكلة المديونية في ضوء المستجدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تطرحها سياسة الجبهة الاسلامية للانقاذ .

ومن ثمة فالسياسة التجارية للجبهة الاسلامية للانقاذ تكون مكملة ومتكاملة مع سياستها الزراعية والصناعية في نطاق اقتصاد محقّق للاستقلال والوفرة والنماء والتجاوب مع متطلبات النمو الاجتماعي والثقافي والحضاري .

٤ ـ المالية :

تشكل السياسة النقديه اخطر العوامل التي تساعد على التحكم المنهجي في الاقتصاد قصد حماية الثروات من الضياع لضمان النمو والازدهار

كمقصدين من مقاصد السياسة الاقتصادية للجبهة الاسلامية للانقاذ ولذلك تنضبط السياسة النقدية للجبهة الاسلامي حسب الطرق التالية :

أ ـ اعادة النظر في القيمة النقدية لاعطائها قيمتها الحقيقية الموحدة سواء في الخارج او الداخل حسب الشروط المالية وحيثيات التبادل التجاري بين الصادرات والواردات مما يشكل الحوافز الحقيقية للانتاج على ان ذلك يخضع الى التحديدات الشرعية الاسلامية للسياسة النقدية .

ب ـ اعادة النظر في تسعير العملة داخليا وخارجيا لحماية القدرة الشرائية لدى المواطن في الداخل والخارج أو تقوية الحافز لجهد المنتج وحماية القيم الاقتصادية .

ولضمان القرار السياسي سواء في الداخل أو الخارج ، تعتمد ميزانية الدولة على المصادر التالية :

١ ـ الثروات الطبيعية .

٢ ـ المنتوج الزراعي والصناعي والتجاري والاعتماد على توفير شروط الاكتفاء الذاتي وعدم الاتكالية على الغير مع ضرورة ضمان العدل .

وبناء على ذلك يعاد النظر فيما يلي :

أ ـ سياسة الضرائب الجمركية .

ب ـ اعتبار الزكاة والاوقاف من الموارد الشرعية للدولة ما التزمت الدولة بالسياسة الشرعية .

ج ـ وفي حالات التأزم الاقتصادي او الاجتماعي يكون صندوق التكافل الاجتماعي والقرض الشرعي . ان الدولة التي تستلف من مواطنيها لعدلها خير من تلك التي تغتصب اموالهم او تعتمد على اسلوب التضخم او المديونية الخارجية .

د ـ تشجيع الجزائريين وسائر المسلمين من ذوي الثروة في الخارج بما في ذلكم المهاجرين على وضع أموالهم في صالح تحريك الاقتصاد الوطني ليحقق الكفاية المطلوبة وهو من ضروب الجهاد بالمال وذلك سواء عن طريق القرض او عن طريق التبرع او الاستثمار على ان الدولة تلتزم بجميع الضمانات للحفاظ على ارزاق الناس .

هـ ـ اعادة النظر في سياسة البنوك قصد ضمان ثروات الدولة وأرزاق المواطنين وسائر المساهمين في اثراء البلاد عن طريق الاستثمار لضمان حرية القرار السياسي سواء في الداخل او في الخارج .

و ـ انشاء بنوك اسلامية وصناديق للقرض والتوفير الخالية من الربا بكل اشكاله الضامنة للمصالح العاملة على ضمان روح التكافل والتعاون والرقي الاجتماعي والنمو الاقتصادي . وبناء على ذلك تحدد في كل سنة ميزانية الدولة حسب الحاجات العاجلة والآجلة ، بميزان يضمن التحسن التدريجي والنمو الاقتصادي بالسرعة المطلوبة حسب حيثيات المستجدات السياسية والأحداث التاريخية سواء في الداخل او في الخارج ، على ان سياسة الميزانية تلتزم بأن تصرف المالية حسب سلم الأولويات الذي يحدد حسب المستجدات باستثناء الزكاة التي تصرف لما حدده التشارع الحكيم لها .

ز ـ تعديل وسيلة الجباية التي صارت فوق مستوى طاقة المواطنين وصارت عاملا من عوامل الغلاء الفاحش والتضخم وسياسة نهب المواطن واغتصاب ماله باسم القانون والمصلحة العامة وكأن المصلحة العامة في اضرار المواطن وتكليفه ما لا يطيق فلا بد من وضع حد من هذا التعسف لدفع عجلة النماء العادل .

السياسة الاجتماعية :

تنطلق السياسة الاجتماعية للجبهة الاسلامية للانقاذ من مبدأ تكريم الانسان الذي ورد في قوله تعالى : «ولقد كرّمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيّبات وفضّلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا» ، وذلك بدءا بكفالة الحقوق والحريات التي كفلها الشرع الحكيم المحققة لنموذج خير أمة اخرجت للناس بالتساوي لجميع الناس باعتباره النموذج القائم على التكافل الاجتماعي المانع للصراع الطبقي والطائفي .

ومن ثمة فإن السياسة الاجتماعية للجبهة الاسلامية للانقاذ تتمحور في العناصر التالية :

أ ـ حقّ الوجود :

من ابعاد التكريم الرباني للانسان ان جعل وجوده نعمة واتخذ مهمته مبررا لوجوده ، فقال تعالى : «وما خلقت الجنّ والأنس الا ليعبدون ما اريد منهم من رزق وما أريد ان يطعمون . إنّ الله هو الرزّاق ذو القوة المتين» . فبرّر الله الوجود بالعبادة ولم يبرّره بالكسب الذي اعتبرته النظريات الحديثة ، ابتداء من مالتوس إلى ماركس عالة على الاقتصاد وطفيليا في الكون . كما أبرز التكريم في علاقته بربّه أكثر من علاقته بالأكوان التي سخّرها له فقال تعالى : «وإنّ أكرمكم عند الله اتقاكم» .

واذا كان الانسان ـ بحكم التكريم ـ هو محور الكون بفضل فعاليته فان هذه الفعالية ليست بالفعالية الحيوانية التي لا تتجاوز حدود الاستهلاك بل هي فعالية كونية تتجاوز الحاجات الفردية والجماعية الآنية الى الابعاد الحضارية من حيث هو ـ أي الانسان ـ يصير صانعا للحضارة وليس ابدا عالة عليها . ولذلك فان ما رفع من شعارات لتحديد النسل ما هو الا مسّ بكرامة الانسان وهدر لقيمته واستلاب لاستحقاقه للمكانة الأولية في الكون. يقول تعالى : «ولا تقتلوا اولادكم من املاق نحن نرزقكم واياهم» . على ان الأمة مطالبة بكفالة الرعاية والعناية لجميع المواليد بالتساوي في حظوظها ويعد الحرمان من ذلك مسا بقيمة الوجود .

ب ـ حق الرعاية والعناية :

ان حقّ الرعاية والعناية في جميع مراحل النمو من النطفة الى اخر مراحل الرشد والاكتمال وأرقى مستويات التحصيل مرتبط بقيمة الوجود باعتباره وجود رسالي تاريخي حضاري . ومن ثمة فان الحق في التربية حق شرعي يتضمن الواجب الذي يخول المسؤولية التربوية لكل من الأم والطفل المعني بالتربية ولذلك فهي حق وواجب في آن واحد لقوله تعالى : «اقرأ باسم ربك الذي خلق ، خلق الانسان من علق» . فربط النص الشرعي بين حق الايجاد وحق التعلم لمضمون الرسالة اشارة الى ان الرسالة من مبررات الخلق وان التعلم المحقق لجدارة حمل الرسالة واجب بحكم ان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب .

ولذلك فان سياسة الجبهة الاسلامية للانقاذ تقوم على مبدأ كفالة هذا الحق للجميع بمقتضى مبدأ المساواة في الاسلام وهو ما يتطلب الشروط الاصلاحية التالية للمنظومة التربوية ابتداء من السياسة التعليمية السائدة الآن المتورطة في كل اوضاع الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية ...

١ ـ السياسة التعليمية :

أ ـ اذا كانت السياسة التعليمية جزءا من سياسة الدولة عامة ، واذا كانت السياسة التي تنتهجها الجبهة الاسلامية هي السياسة الشرعية فإن السياسة التربوية ملزمة بكل ما الزمتها مقاصد الشريعة الاسلامية ، من ضرورة كفالة حق التربية لجميع من في الوطن دون تمييز عنصري او طائفي او عرقي او ديني او نوعي .

ب ـ اعتبار التربية كما هي حق للفرد ، هي حق للأمة بضرورة مراعاة جميع مصالحها .

ج ـ تحدّد ميزانية التربية في نطاق ضمان العدل والنوعية معا .

٢ ـ ميزانية الدولة للتربية :

تحدّد لتحقيق التوازن بين الحاجة التربوية وبين التمويل باعتبار التربية من أهم ميادين الاستثمار .

٣ ـ التوجيه التربوي :

يتقيد بالقيم التالية :

أ ـ الميول والخبرات للحصول على أرقى الكفاءات .

ب ـ القيم الاسلامية كعدم الاختلاط ونظام الآداب والمعاملات الاجتماعية التي ينبغي ان تكون وفق الضوابط الشرعية .

ج ـ مراعاة التوظيف على مستوى الكسب وعلى مستوى المهمة الرسالية والحضارية كمجال لمساهمة الجيل المعد لذلك ومواجهة البطالة وتغطية الوظائف المختلفة المستويات في التعقيد التكنولوجي الوظيفي .

د ـ ضبط سياسة الامتحانات حسب هذه المعايير كلها للتخفيف من الفاقد التربوي وعطالة الخريجين بعد انهاء مرحلة التربية والتكوين . ولتلافي ما حصل تمنح فرص جديدة للمتواجدين في الشارع والذين طردوا من المعاهد التربوية إن بواسطة الامتحان وإن بغيره قصد كسبهم للمشروع الاقتصادي والرسالي الحضاري الذي أعدّ لهم وذلك باعداد مؤسسات خاصة لهم من ثانويات وجامعات شعبية استدراكية قصد ضمان ترقيتهم الاجتماعية .

٤ ـ المحتوى التربوي او المنهج :

أ ـ يعاد النظر في المحتويات التربوية في نطاق حاجة البلاد الى النهضة الشاملة وذلك عن طريق ضمان التوعية التربوية المطلوبة في كل المستويات وجميع التخصصات .

ب ـ اعادة النظر في المحتوى التربوي من أجل تصفيته من الأيديولوجيات الغازية والمفاهيم التي تحمل قيما تتعارض وقيم الأمة الاسلامية وذلك لصيانة الشخصية وتحقيق الأصالة وتشجيع روح الابداع .

ج ـ اعادة النظر في الطرق التربوية الشائعة عندنا والتي تعمّق هوة التقليد الأعمى مما جعل جامعاتنا تستهلك المعارف بدلا من ان تنتجها وصارت تكوّن المتعلمين بدلا من العلماء العارفين . واعطاء الصبغة الاسلامية للتخصصات التكنولوجية مع ضمان اعلى المستويات التربوية للخبرة التكنولوجية لتجنيب البلاد الحاجة الى الخبرات الأجنبية .

٥ ـ اعداد المعلمين :

اعادة النظر في وضع المؤسسات التربوية باعداد المعلمين لمختلف المستويات التعليمية وذلك لضمان اعلى المستويات في الخبرة وارقى النماذج في المسلكية باعتبار المعلم والمربي قدوة ليس فقط لتلاميذه بل للأمة بأكملها . وذلك يعني اعادة الاعتبار الى رسالة المربي وقيمته ومكانته في الأمة الاسلامية اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم مع ضرورة رد الاعتبار المادي ليتكافأ مع الواجبات الجسام المطلوبة منه في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ الأمة باعتبار ان الواجب يكمن مبرره في الحقوق . فكلما

زاد الطلب النزعي في المهمة زاد حق مردودها المادي والمعنوي على صاحبها .

٦ ـ النظام الاجتماعي في المؤسسات التربوية :

أ ـ يعدّ النظام الاجتماعي في المؤسسة التربوية من أهم الشروط التربوية لتكوين شخصية التلميذ والطالب بحيث يكون المجتمع التربوي نموذجا سليما ممثلا للأمة .

ب ـ ضرورة توفير الشروط النفسية والمادية والاجتماعية في الحياة التربوية داخل المؤسسة مما يجعل الشخصية الاسلامية تنمو في شكل متكامل شامل ، صحيا ونفسيا وعقليا وثقافيا واجتماعيا واخلاقيا .

٧ ـ السلّم التعليمي من الحضانة الى ما بعد الجامعة :

اعادة النظر في السلم التعليمي من المدرسة الى الجامعة في ضوء المستجدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وجعل الانتقال من مرحلة الى اخرى خاضعا الى الشروط التربوية لا غير . مع تعريب كل المراحل الجامعية التي لم يتم بعد تعريبها .

٨ ـ مرحلة الالزام :

رفع مرحلة الالزام الى التعليم الثانوي .

٩ ـ الوسائل التعليمية :

اعادة النظر في الكتب المدرسية بناء على مقاصد الشريعة ومتطلبات التربية الاسلامية .

١٠ ـ المنظومة التربوية الرياضية :

اعادة النظر في السياسة التربوية الرياضية بحيث تصير وسيلة لنمو الجسم والرعاية النفسية والاخلاقية مع مراعاة أحكام الشريعة الاسلامية .

١١ ـ التربية الاعلامية :

اعادة النظر في جميع برامجها ومقاصدها كي تتحول من وسيلة غزو فكر ثقافي الى وسيلة مناعة ثقافية وقناعة ايمانية وجدارة فنية تتبلور فيها عبقرية الاجيال وقدرتها على الابداع والتفوق .

١٢ ـ سياسة المنح في الداخل والخارج :

تضبط سياسة المنح بحيث تكون لمن هو اكثر استحقاقا سواء في الجدارة او في الحاجة .

١٣ ـ النظام الاداري لسياسة تسيير المؤسسات في كل المستويات :

يعاد النظر في سياسة التسيير الاداري بحيث يكون ثمة اعتدال في المركزية واللامركزية على ان تعتمد الروح الجماعية ويجمع بين المعاهد التربوية والادارية مما ييسر مهمة المعلم والمتعلم معا ويخدم مصلحة البلاد .

١٤ ـ سياسة التوظيف في الميدان والتسيير والبحث :

يعاد النظر في سياسة التوظيف في الحقل التربوي سواء في التسيير أو الممارسة الميدانية للعملية التربوية والبحث لتحقيق النوعية .

ج ـ حق الانتخاب والترشيح والمشاركة في التسيير :

ان الاسلام دين الحرية باعتبار هذه الاخيرة تقوم على المسؤولية من حيث هي تعبير على الارادة الخيرة الواعية القائمة على القناعة الايمانية والمناعة الاخلاقية الوجدانية من ذلكم قوله تعالى : «فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله» وقوله صلى الله عليه وسلم : «كل مولود يولد على الفطرة» وقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه : «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم احرارا» . فالانسان بناء على هذا المنظور العميق الاسلامي للانسان يجعل هذا الاخير مسؤولا وبمقتضى هذه المسؤولية يستحق الحقوق التالية :

١ ـ حقه في الانتخاب او اختيار القيادة .
٢ ـ ان حقه في الانتخاب يخوله حقا للترشيح ما دام قد توفرت فيه الشروط التالية : الاسلام ـ العدالة ـ القدوة ـ الكفاءة او الجدارة ـ الميول الشخصية والاستعدادات النفسية والحيثيات الموضوعية التي تتطلبها المستجدات .
٣ ـ حقه في التسيير وهو تولّي المسؤوليات الادارية والمهنية وهي تقوم على التقوى والجدارة والمسلكية لا غير . فبموجب ذلك يكون الموظف او المعيّن للمسؤوليات مسؤولا امام الله ومسؤولا امام الأمة ومسؤولا امام المصلحة التي يشرف عليها او يكون عنصرا مسيرا منها وذلك حتى لا تضيع الامانات بضياع المسؤولية قال تعالى : «إنّ الله يأمركم ان تؤدوا الأمانات الى اهلها» ، وقال عليه الصلاة والسلام : «كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته» .
٤ ـ توفر الثقة بموجب اشتمال الشخصية المسؤولة على الصفات السابقة الذكر . والثقة هنا بمعناها الشرعي والاخلاقي المهني والسياسي .

د ـ افساح المجال للمبادرة :

لتكون الأمة في مستوى مواجهة المستجدات السياسية والاقتصادية ، الثقافية والحضارية ، لا بد من فك القيود التي قضت على روح المبادرة في شعبنا العصامي الذي كاد يحال الى اتكالية خطيرة لا بد من الحريات التي تفسح المجال امام المبادرات الانتاجية الابداعية في جميع مجالات الحياة وهو شرط نفسي تفرضه طبيعة المرحلة لتأهيل الأجيال المقبلة للمهام الكبرى التي تنتظرها على مستوى الرسالة والحضارة والتاريخ .

هـ ـ ضمان الأمن على الدين وعلى النفس والعقل والعرض والمال :

ان الاسلام من مقاصد شريعته ضمان المصالح ومن ضرورياتها كفل الاسلام الضرورات الخمس والتي لا يكون الانسان انسانا الا بها وهي :
١ ـ كفالة الدين .

٢ ـ النفس .
٣ ـ العقل .
٤ ـ العرض .
٥ ـ المال .
فكفالة هذه الضرورات توفّر شرطا نفسيا لا يكون الاستقرار الا به .

و ـ اصلاح الأسرة الجزائرية في نطاق الشريعة الاسلامية :

اعتنى الاسلام بالأسرة عناية لم يعرفها دين ولا فلسفة ولا نظام لا قديما ولا حديثا وذلكم لخطورة وظيفتها في الأمة ونجمل هذه العناية فيما يلي :

١ ـ الرعاية والعناية بالطفل الى سن الرشد .
٢ ـ ضمان التكافل الاجتماعي الى حدّ الايثار .
٣ ـ ضمان التماسك الاجتماعي بواسطة التماسك الأسري واذ اشتملت الاسرة على هذه الخصائص وأدّت هذه المهام في مختلف العهود والعصور منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم الى اليوم فان ذلك ليعد من أهم نتائج اهتمام الشرع بها ولئن تعرضت الاسرة الى التضرر من جراء ظروف الاستعمار بشكليه القديم والحديث فانها لم تستسلم لسياسته وبفضلها استطاع الشعب الجزائري ان يواجه في غياب الدولة وان يثور في وجه الأعداء . ونتيجة لما تعرضت له الاسرة من سياسة التعذيب والانحلال والفقر والجهل فان اصلاحها ليعد من أوسع ميادين سياسة الجبهة الاسلامية للانقاذ ولذلك فهي تقترح ازالة العقبات التالية :

أ ـ توفير الشغل لأصحاب الأسر لايقاف الهجرة التي اتخذت سبيلا لتفكك الاسرة .

ب ـ اعادة النظر في سياسة الاسكان لتوفير المسكن الكريم لبيت الزوجية منعا للتشرد وسائر آفات غياب السكن التي عرفته البلاد بحظر البناء وتعطيل المجتمع من تشييد عمرانه وفق حاجاته الآنية والمستقبلية التي تمليها ضرورة نموه السكاني في مرحلة النمو الشامل .

ج ـ العناية بالمهاجرين وتيسير عودتهم الى بلادهم وذلك بتوفير ما

جعلهم يلجأون الى الغربة ويتجرعون مرارتها وغصة الامها ووحشة البعد عن الوطن .

د ـ العناية بالأم ، خاصة التي ترعى الاطفال . تسعف ـ في حالة الضرورة ـ بمساعدة توظف لذلك وتعطى منحة للأمومة حيث يعتبر عملها البيتي وظيفة اجتماعية وتربوية تتقاضى عليها جراية بنفس المستوى الذي يتقاضاه العامل في المعمل او الحقل او غيرهما مع مراعاة مستوى الخبرة والكفاءة والجدارة بالنسبة الى التربية البيتية . ويقوم بمهمة التوظيف والاشراف والتوزيع للموظفات جهاز من التكافل الاجتماعي يضمن جميع الشروط الأمنية والأخلاقية والنفسية ...

هـ ـ العناية بالمرأة : نظرا لسمعة المرأة المسلمة التي اكتسبتها في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وبما توصلت اليه في نموذج امهات المؤمنين ومنهن عائشة رضي الله عنها بعلمها ـ حتى كانت راوية لأكثر من الفي حديث ـ ومشاركتهن مع الرسول في غزواته وموقف ام سلمة بالحديبية ـ مما دل على وعيها السياسي ـ وفي عصور النهضة العلمية والفكرية مشاركتها بعبقرية النابغات في الفكر والأدب والفقه والسياسة والطب ، وفي عهود كثيرة كانت استماتتهن في المواقف الجهادية في المغرب والاندلس وفي عهد احتلال الجزائر وثورة نوفمبر التي برزت فيها مجاهدات مؤمنات أحيت امجاد المرأة المسلمة ، فان مهمتها في هذه المرحلة ـ وقد اصبحت تمثل اكثر من ثلثي نسبة الطلبة الجامعيين وتلامذة الثانويات ـ فان الجبهة الاسلامية للانقاذ تعتبر هذه الطاقة من العوامل النفسية والاجتماعية والثقافية الجديرة بالاهتمام قصد توجيهها الحكيم وتوظيفها الرشيد في الخطة الانمائية الحضارية الشاملة وذلك بتخصيص المرأة بالعناية التالية :

١ ـ رفع مستواها العقائدي وجودة تكوينها المسلكي .

٢ ـ رفع مستوى وعيها السياسي والتربوي والحضاري .

٣ ـ اعادة الاعتبار الى مكانتها الاسلامية بحفظها من التعسف والانحلال وأفة التقليد الأعمى .

٤ ـ توعية المجتمع كي يدرك اهمية طاقتها وعظيم رسالتها .

من أجل ذلك كان الاسلام وما يزال الدين الذي لم يميز المرأة عن اخيها

الرجل بكل ما كرم به الانسان وشرفه وفضله لقوله عليه الصلاة والسلام : «النساء شقائق الرجال» . وقوله : «استوصوا بالنساء خيرا» .

و ـ اعادة النظر في سياسة المنح العائلية خاصة للعمال او الذين مستوى دخلهم لا يكفي لضمان الضروري من الغذاء .

ز ـ رفع مستوى جراية المتقاعدين الذين جمدت جراياتهم وصارت لا تكفي ـ امام التضخم الذي آلت اليه البلاد ـ وارامل الشهداء وذوي الحقوق .

ح ـ العناية بالعجزة والمعوقين بتحديد جرايات تكون في مستوى كفالتهم الاجتماعية التي تحفظ لهم كرامتهم وتجعلهم في مأمن من الضياع او الاهمال أو التفريط مما يجعلهم يشعرون بدفء احتضان امتهم لهم . والجدير بالملاحظة ان هذه العناية لجميع المستحقين بدون ميز نوعي او عنصري او طائفي او ديني ...

ط ـ اعادة النظر في سياسة السجون وطرق معاملة المساجين لضمان كرامتهم ورعايتهم جسميا ونفسيا واجتماعيا وتربويا : اسلاميا ومعرفيا ومهنيا واعدادهم للانماج الوظيفي في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بعد خروجهم .

ي ـ وضع ميزان بين الجراية المناسبة للجهد والخبرة وبين القدرة الشرائية التي تستجيب للحاجات الاستهلاكية عموما .

ز ـ الاصلاح الاجتماعي الشامل :

يعد نظام الحسبة في الاسلام من احكم الطرق الشرعية لضبط العلاقات بين الناس في الميادين التالية :

١ ـ الشارع .
٢ ـ السوق .
٣ ـ المصنع .
٤ ـ الحقل .
٥ ـ الادارة .
٦ ـ المسجد .

وبالاشراف على هذه الميادين من طرف رعاية جهاز الحسبة الذي يعين من طرف القضاء يستتب النظام وتتوفر شروط الوئام وتصان المصانع والآداب العامة والقيم والشيم وترقى الأمة الى ما ترمي اليه مقاصد الشريعة الاسلامية السمحة .

ح ـ السياسة الصحية :

ان الصحة والعناية بها ضرورية لوقاية الأمة من الأمراض والأوبئة وسائر العاهات التي تتعارض مع مقاصد التربية الصحية الضامنة لتربية اجيال يكونون محققين لما ترمي اليه الآية الكريمة ، قوله تعالى : «اشداء على الكفار رحماء بينهم» وقوله تعالى : «ان الله اصطفاه عليكم وزاده بسطة في العلم والجسم» وقوله تعالى «ان خير من استأجرت القوي الأمين» . وقوله صلى الله عليه وسلم : «المؤمن القوي خير وأحب الى الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير» . وللعناية بالمرضى وكفالة علاجهم في الوقت المناسب وبالقدر الكافي . ولتحقيق ذلك ترى الجبهة الاسلامية للانقاذ ضرورة اتخاذ التدابير التالية :

١ ـ رفع مستوى الوعي الصحي التربوي في جميع المؤسسات كالمدارس والمعاهد والجامعات والمساجد وسائر وسائل الاعلام مما يجعل الأمة على علم تام بما ظهر فيها من عاهات وطرق علاجها وضمان جميع الشروط الصحية كالاطباء المختصين ومراكز الاستقبال والخبراء في التمريض والاسعاف بأنجع الطرق واسلمها ووسائل النقل الجيد وان ادى ذلك الى تخصيص اسطول من الطائرات العمودية عند اللزوم .

٢ ـ وضع علامات على صدر المريض بالسيدا لكي يحذر منه الناس . ويستحسن أن يتعلم الناس آداب الوقاية . فاذا كان مصابا بأي مرض معد يتجنب الاحتكاك بالناس وفي حالة الضرورة تلثم منعا لانتشار الجراثيم ونقلها لغيره ـ خاصة اذا كان معلما للأطفال او طبيبا يحافظ على المرضى او تاجرا يحافظ على زبائنه .

٣ ـ اعادة النظر في نظام المستشفيات لتوفير اسباب الصحة بالنظافة

المادية والاخلاق وحسن اداء المهام بوضع رقابة صحية على جميع المؤسسات من مستشفيات ومراكز وغيرها .

٤ ـ وضع طريقة تكاملية بين الطب المجاني والطب الخاص مما يجعلهما يتكاملان في منظومة صحية عادلة لا يغبن فيها فقير ولا يهمش فيها خبير ولا يبخس فيها أجير .

٥ ـ توفير الدواء مع تدعيمه كي لا يقصر على شرائه فقير .

٦ ـ توفير الأجهزة التكنولوجية المتناسبة مع تطور علوم الطب والاكثار من المستشفيات الجامعية ومراكز البحث العلمي لتحقيق الاكتفاء الذاتي في المجال الصحي حتى يشمل جميع التخصصات ومراكز الشبه طبية وهو ما يساعد على ايجاد مناصب للشغل دون ان تكون عالة على الاقتصاد والنمو الاجتماعي والتطور الحضاري .

٧ ـ تطوير وسائل الانتاج الصيدلي ومخابر البحث كي تحقق البلاد كفايتها التي هي شرط في استقلالها ووضع حد للتبعية لغيرها .

٨ ـ الاكثار من المستوصفات حتى تتواجد في كل الأحياء .

المحور الثقافي والحضاري

ان السياسة الثقافية والحضارية من منظور الجبهة الاسلامية للانقاذ تتلخص في حماية الأمة من الغزو الثقافي والقهر الحضاري مما يجعل الأمة على أتمّ استعداد للنهضة بثقافتها الاسلامية وحضارتها خاصة فيما يلي :

أ ـ الدين وشريعته .

ب ـ الاخلاق الاسلامية وقيمها .

ج ـ الفكر الاسلامي وعبقريته .

د ـ حرية المبادرة الذكية العلمية والشرعية وإشراقاتها .

وهي ثقافة تكامل فيها العقل مع الشرع والاخلاق مع الفن والعلم نظر وتطبيق ، انها ثقافة خبرة أمة وارهاصة تاريخها وخلاصة تجربتها وقمة فعاليتها . انها مجموعة الشروط النفسية والكنوز التاريخية والافاق

المستقبلية حيث تصبح مجالا تترعرع فيها اجيال من العبقرية . انها سر الاستمرارية ومبرر الوجود الكلي لخير أمة اخرجت للناس ، أمّة الرسالة ، أمة الحضارة .

وخلاصة القول فان هذه المقاصد النفسية والتاريخية والحضارية تتحقق بضمان الشروط التالية :

١ ـ ضرورة مراعاة نفسية الأمة من حيث هي أمة ذات استحقاق لحياة العزة ، حياة المشاركة الفعالة في الجهد الحضاري على اوسع مدى وذلك بافساح مجال الحرية امام المبادرات العبقرية .

٢ ـ ضرورة رد الاعتبار الى الدين الاسلامي كنظام حياة ضامن لسعادة الدارين ومحقق لمقاصد ومبررات التكريم الذي سبق ذكره .

٣ ـ اعادة الاعتبار الى العلم وتقنياته حتى يعود الى مكانته في الأمة تلك التي اعطاها له القرآن الكريم والسنة برد الاعتبار الى العلماء من حيث هم أهل الذكر وهم اولو الأمر فلا يبث امر عظيم من امور الأمة الا بعد استشارتهم وفي ضوء حكمتهم وفي نطاق توجيهاتهم ما اطاعوا الله ورسوله وأجادوا واصلحوا وبيّنوا .

٤ ـ تشجيع تعميم استعمال اللغة الوطنية في سائر انحاء القطر بدون استثناء لضمان التفاهم بين الجزائريين وحفاظا على وحدة القطر ، ولأنها لغة القرآن والسنة . وهذا لا يعني نبذ ما سواها مما يساعد على تيسير التجاوب واثراء العلاقات الثقافية .

وبهذا تصير الثقافة مانعا من موانع التصدع لوحدتنا وحام حمى الأمة الثقافي والحضاري من الغزو الفكري والحضاري ومصدر من مصادر الثروة الكيمانية والأخلاقية والفنية والعلمية والتكنولوجية مما يجعل البلاد تضمن لأجيالها مستقبلا مزدهرا تطورت فيه أصالته وتفوّقت بالتجديد عبقريته ليكون من ورثة الرسالة وبناة الحضارة . وتحقيقا لذلك يعاد النظر فيما يلي :

١ ـ البرمجة الاذاعية والتلفزة ونظام المكتبات وقاعات العرض والمراكز الثقافية والمسرح ...

٢ ـ المركبات الرياضية والفنية ودور السينما .

٣ ـ تشجيع المجلات العلمية المتخصصة والعامة .

٤ ـ توفير الكتاب الاسلامي والعلمي والتقني مما يجعل المكتبات في مستوى حاجة المعاهد والجامعات ومراكز البحوث .

ان السياسة الاعلامية للجبهة الاسلامية للانقاذ هي الميدان الذي تتجسد فيه حرية التعبير وحق الأمة في استنشاق الهواء النقي من حيث هي نافذة على العالم ناقلة لأخباره معرفة بأحداثه وموصلة لعلومه ومعارفه وتقنياته وفنياته في احدث اطواره . على ان الخناق الذي عانت منه الأمة في البلاد حرمها من حقها في حرية التعبير والاتصال الحر بالعالم كي تعيش ظروفه وتستغل علومه وتقنياته وتوظف اجود فعالياته وتستفيد من أرقى خبراته وثمرات عبقريته وتواكب تطور اكتشافاته وتدرك ارقى مستويات وعيه الحضاري والتربوي مما يساعدها على التجاوب المثمر ويؤهلها للمشاركة الفعالة في حل مشكلات الانسان الحديث ومعالجة قضايا مستجدات العصر . ووضع حد لتشويه الاسلام وقمع المسلمين ومنعهم من توصيل بيان الاسلام والدفاع عنه والذود عن كل المسلمين شعوبا وأمة .

ولذلك ، فإن الجبهة الاسلامية للانقاذ تعتبر المرحلة الراهنة مرحلة من اغلى مكاسبها حرية التعبير عن ذاتيتها الحضارية الرسالية ومن ثمة يعد الاعلام شرايين الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والحضارية ، الذي فتح على العالم لكي تصبح علاقتنا به ثرية فعالة لا تعطي الا من جيد انتاجها في نطاق رسالتها الربانية ولا تأخذ الا ما صح من علوم وتقنية ولا تستورد الا ما جد مما يصلح لمواجهة ما استجد من الحاجات المناسبة للصراع الثقافي والحضاري المعزز للارهاصات التي تجعل عبقرية اجيالنا محققة للمراد من الاستقلالية الثقافية والحضارية ومن ثمة فالأجهزة الاعلامية هي مصفاة للخبرات ومعيار للمعلومات وتمحيص للأخبار واثراء للمعرفة الاعلامية وتبليغ لكلمة الله . ولتحقيق ذلك تعمل الجبهة الاسلامية للانقاذ على اصلاح ما يلي :

١ ـ الصحف على اختلافها من يومية واسبوعية فالى شهرية او دورية ، تشجع على كشف الحقائق والبحث عنها وعرضها بموضوعية يساعد على معرفة واقع البلاد في مختلف المجالات وحتى على مستوى العالم ، بل تذهب

٣ ـ ضرورة اثراء وتدعيم وكالة الانباء الجزائرية بالكفاءات وأعلى الخبرات وأرقى التقنيات كي تكون في المستوى المحقق للمراد من الحرية الاعلامية .

الجيش :

ان الجيش الجزائري ذو شهرة تاريخيا ، فلما وصلت اليها اشهر جيوش العالم . لقد كان حام لحمى البحر الأبيض المتوسط باسطوله وحام حمى دار الاسلام برجاله . وحامل للواء الجهاد المذود عن حمى عقيدة التوحيد وأمة المكانة والهيبة والمنعة ، فكانت بحمى حماها وبالغا صداها ...

ولئن انكسرت شوكته بعد الغزو وأخذت سلطته بعد العز فإن الشعب الجزائري لم يستسلم نهائيا بل ظهرت مقاومات شعبية ومنظمة ابدي فيها شجاعة المستميت وثبات المؤمن وقدرة على الاستمرار حاملا لواء الجهاد الى ان حقق الله له الانتصار على الاستعمار وافتك حريته واستقلاله واستعاد سيادته وذلك بنصر الله وعونه وتوفيقه ... فبينت الثورات وأحداث ثورة التحرير ان شعبنا جيش وجيشنا شعب .

ولكي يبقى كذلك ترى الجبهة الاسلامية للانقاذ ضرورة اصلاحه كي يستعيد سمعته التاريخية وقدرته القتالية كما يلي :

١ ـ اصلاح البرامج التربوية العسكرية ابتداء من التربية العقائدية والاخلاقية حيث يصير الايمان اول مواصفاته .

٢ ـ اخلاقه التي تجعله شجاعا أبيا وأمينا على المسؤوليات غيورا على المصالح صادقا في العهد ثابتا عليه .

٣ ـ رفع مستوى خبرته العسكرية العلمية والتكنولوجية .

٤ ـ تطوير عتاده وجدية تدريبه على جودة استخدامه .

٥ ـ انشاء اكاديميات راقية لاعداد القيادات على مستوى ارقى الخبرات القيادية العسكرية في ضوء التطور العلمي والتكنولوجي العسكري في كل مجالات الصراع الأرضي والبحري والجوي والفضائي .

٦ ـ احداث الصناعة العسكرية التي تكون في المستوى الحضاري المطلوب .

٧ ـ تشجيع البحث والاكتشاف في المجال العسكري .

٨ ـ ترفع الجيش عن التورط في القضايا السياسية كي يبقى جيش الرسالة والأمة والبلاد مما يجعل ثقة الأمة به تنمو على قدر نمو اخلاقياته وجدارته ووظيفته وقدرته على حماية البلاد .

٩ ـ لكي لا تكون الخدمة العسكرية على حساب النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي تحدد الخدمة الوطنية بالضروري من التدريب العسكري الذي يخول ابن الجزائر القدرة على الدفاع عن حمى وطنه ، على ان لا تزيد مدة الخدمة على ستة اشهر لا غير في تربصات لتنمية الخبرة تتم في ظروف مناسبة للتدرب .

١٠ ـ ضرورة الجمع بين الخدمة العسكرية والاحتراف ، على ان هذا الأخير تجدد عناصره خبرتها بواسطة الخدمة العسكرية التي تتعاقب عليها اجيال الشباب مما يجعل التربية العسكرية من حقوق جميع ابناء الجزائر ليكونوا في مستوى الدفاع عن وطنهم وقت الحاجة ، وتبقى القاعدة ثابتة من قوله تعالى : «وأعدّوا لهم ما استطعتم من قوة» لأنه اذا أردت السلم فاستعد للحرب .

ان الجيش الجزائري عريق في تاريخه وأمجاده ، جديد في نشأته وخبراته يحتاج الى جهود جبّارة من التدريب والخبرة كي يستعيد مكانته ويصبح في المستوى المطلوب الذي تفرضه القيمة الاستراتيجية بترقية قدرته القتالية .

السياسة الخارجية

السياسة الخارجية للجبهة الاسلامية للانقاذ تحدد في نطاق المطالب التالية :

١ ـ مكانة الجزائر وسمعتها في العالم .

٢ ـ منهجها الاعتدالي في المواقف والعدل في معالجة القضايا العالمية والتحررية الاقتصادية والاجتماعية ، التاريخية والحضارية .

٣ ـ معاملاتها الاقتصادية والسياسية الرائجة تحدد ضمن السياسة الشرعية الاسلامية وبذلك تكون الجزائر في عون كل قضية عادلة ومساعدة لكل أمة محتاجة على قدر طاقتها . وعلى استعداد لتدعيم الوئام والسلام بمفهوميهما الاسلامي واستقرار العالم ما يجعل الحضارة تقوي على ازماتها وتستمر في ازدهارها .

ان الاسلام يمثل أثقل وزن عقائدي في العالم واقوى محرك لضمير الانسانية واقدر احياء له واعظم رسالة ربانية لهداية البشرية واثرى مصدر للخير وأرقى مسامح لتكوين الانسان واعدل شريعة لحماية حقوقه ومن ثمة فان السياسة الخارجية للجبهة الاسلامية للانقاذ تعتبر حماية حقوق الانسان كما جاءت في القرآن والسنة من اهم مقاصدها الجديرة باهتمامها وبذل اقوى الجهود نشرها والعمل بها مما ينقذه مما يتعرض له من اهانات كالتمييز العنصري والتعذيب وبشاعة الاسر وخنق حريته في التعبير وسوء معاملته مما يحط من كرامته ولا يليق ببشريته لقوله تعالى : «وما أرسلناك الا رحمة للعالمين» .